

السعودية تخطط لـ"ثورة" في قطر بعد انقلاب مصر



ملاح ثورة جديدة ظهرت منذ بدء الحصار الذي تقوده السعودية على قطر نظير خروجها عن الخطوط العريضة لسياسة المملكة الخارجية، وهي ثورة تشبه ما بدأتها المملكة قبل 4 أعوام في مصر. تقرير هبة العبدان

أن تختار الدول الأربع المحاصرة لقطر يوم 3 يوليو/تموز 2017 موعداً لانقضاء مهلة الاستجابة للمطالب المرفوعة للدوحة، لم يكن مصادفة. فالتاريخ يشكل الذكرى السنوية الرابعة للانقلاب العسكري في مصر على حكم الرئيس محمد مرسي، وفي الموعد الثاني رسائل خليجية عن بدء ثورة جديدة. يقول الصحفي البريطاني ديفيد هيرست في مقال نشره موقع "هافينغتون بوست" الإلكتروني الأميركي إن دول الحصار "نشرت بذور ثورة آتية لن تكون منضبطة وقابلة للتحكم. تحفظ أطراف عدة تاريخ 3 يوليو لما فيه من حدث محوري شكل ضربة ساحقة لكثيرين".

برأي الكاتب البريطاني المخضرم، فإن ذلك اليوم "مثل بالنسبة إلى ممالك الخليج التي مولت حكم الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي انطلاقة الثورة المضادة التي ترسخ سلطتهم وتبعد فكرة إجراء انتخابات حرة".

وفي هذا الإطار، فإن محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة في تركيا قبل قرابة عام والحملة الدعائية الأخيرة على قطر ليست سوى فصول إضافية أخيرة من العملية التي بدأت قبل 4 أعوام. أما قطر، التي تدعم المعارضة السياسية في مصر والمنطقة والتي منحت الربيع العربي صوتاً من خلال قناة "الجزيرة"، فباتت تشكل عائقاً للعملية المستمرة من 4 أعوام متواصلة وتضع الدوحة خارج مجموعة الدول الداعمة

والمستفيدة من هذه العملية وهو ما تطلب محاربتها.

وبينما تحاول السعودية والإمارات إخفاء تواطؤهما العميق مع تنظيمي "القاعدة" و"داعش" الذي ظهر مؤخرا إلى العلن أكثر من السابق، فإن الرياض وأبو ظبي تجهدان لإصاق هذه التهمة بقطر وإقناع الجميع أن مسألة دعم الإرهاب وتمويل الإرهابيين هي أصل الخلاف الخليجي.

ويلفت هيرست، الخبير في شؤون الشرق الأوسط، إلى أن "حال المنطقة ككل لا يختلف عن حال مصر، وفي اللحظة نفسها التي يشعر فيها السعوديون والإماراتيون بنشوة النصر، تجدهم في الواقع ينشرون بذور ثورة جديدة عارمة، ولكنها هذه المرة لن تكون ثورة قائمة على الديمقراطية ولا على سيادة القانون، ولن تكون منضبطة ذاتية ولا قابلة للتحكم، ولكنها آتية لا محالة".